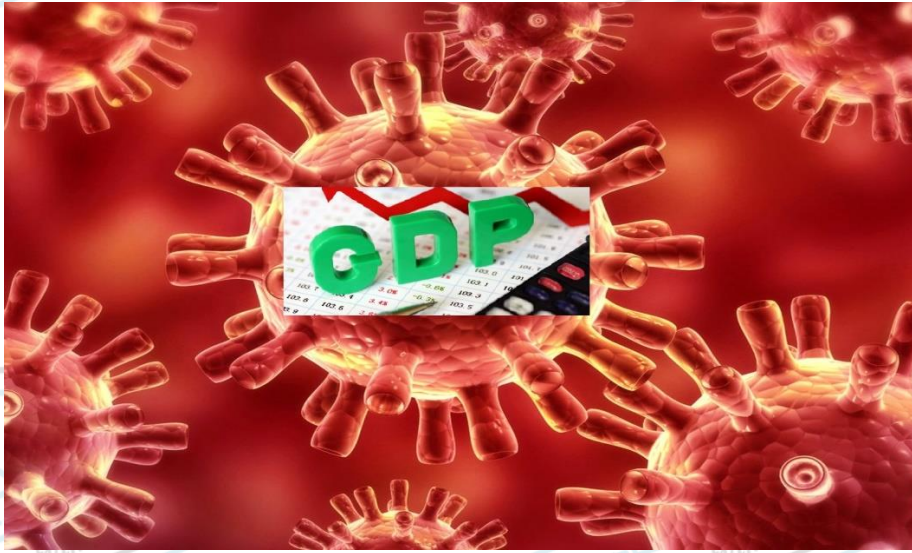


العدد: 2

بتاريخ: 24 مارس 2020

رأي في أزمة

التأثير المتوقع لوباء كوفيد 19 على نمو الناتج المحلي الإجمالي



مقدمة عامة

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تقديرات أولية لتأثير الأزمة على مستوى الاقتصاد الكلي ورسم مسار لإجراءات السياسات الملائمة، وهو ما نقر بصعوبته. فمن ناحية، تتغير قاعدة المعلومات المتاحة بسرعة وبشكل ملحوظ؛ ومن ناحية أخرى، لم نشهد صدمات سابقة بذات الحجم في تاريخ مصر الحديث لنسترشد بها. إلا أن هناك صدمتان حديثتان يمكننا الاسترشاد بهما إلى حد ما: الأولى هي الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي تشبه الأزمة الحالية نظرا للانخفاض الحاد المتوقع في النمو الاقتصادي العالمي، والتي كانت صدمة في الطلب العالمي أدت أيضا إلى اضطراب كبير في القدرة العالمية على جانب العرض. وكانت مصر قبلها تشهد أعلى معدلات نمو في التاريخ الحديث، إلا أن الصدمة أدت إلى انخفاض معدلات النمو المحلي بسبب التأثير السلبي للأزمة على الاستثمارات المحلية الخاصة، وعلى التجارة الدولية لمصر. أما الصدمة الثانية فكانت في أعقاب احتجاجات يناير 2011 وهي صدمة داخلية أدت إلى زعزعة استقرار قنوات كل من العرض والطلب في الاقتصاد المصري، ولكنها تتيح لنا رؤية خاصة حول تأثير حدوث انخفاض مفاجئ وكبير في الاستثمارات والصادرات، حيث كان التأثير الأكبر في الصناعة التحويلية وحركة التجارة والسياحة.

"when written in Chinese, the word 'crisis' is composed of two characters. One represents danger and the other represents opportunity."

John f. Kennedy

"تتكون كلمة 'أزمة' في اللغة الصينية من حرفين، أحدهما يعني خطر والآخر يعني فرصة".
جون ف. كينيدي

تأثير الصدمتين السابقتين

كما يتبين من الجدول 1، شهد الاقتصاد المصري نموا مرتفعا لفترة طويلة، وكان متوازنا على مستوى مكونات الطلب الكلي: استهلاك القطاع العائلي، ونمو الاستثمارات والصادرات. وفي ذروة الأزمة، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل كبير إلى 0.7% ومن ثم تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر من 6.6% إلى 4.3%. وجاء هذا الانخفاض مدفوعا بتراجع معنوي في الاستثمارات الخاصة والصادرات. وكان الاقتصاد المصري قد بدأ قبل احتجاجات يناير 2011 في إظهار علامات التعافي من التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008؛ ففي خلال الفترة من الربع الرابع لعام 2009 إلى الربع الرابع من عام 2010، ارتفع النمو الاقتصادي إلى 5.3% مدعوما في ذلك بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي وحزمة التحفيز المالي التي قدمتها الحكومة بقيمة 15.5 مليار جنيه (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي) لتعزيز الطلب المحلي وقتها. ولكن في أثناء الاحتجاجات، تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة إلى -0.9% في المتوسط خلال عام 2011، مدفوعا إلى حد كبير بانخفاض معنوي في الاستثمارات الخاصة والصادرات. غير أن استهلاك القطاع العائلي ظل قويا طوال هذه الفترة، مما لعب دورا كبيرا في دعم النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة الاستهلاك الحكومي بداية من الربع الأول من عام 2012 ساعدت على تعافي النمو الكلي إلى 3.4%.

الجدول رقم 1: الصدمتان الأخيرتان اللتان أثرتا على الاقتصاد المصري (متوسط معدلات النمو الربع سنوية)

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي العالمي	الناتج المحلي الإجمالي المصري	استهلاك القطاع العائلي	استهلاك القطاع الحكومي	الاستثمار	الصادرات	الواردات
الربع الثالث 2007-الربع الثالث 2008	4.0	6.6	5.7	2.6	12.0	23.0	20.9
الربع الرابع 2008-الربع الثالث 2009	0.7	4.3	5.0	5.4	-6.9	-24.7	-28.4
الربع الرابع 2009-الربع الرابع 2010	4.3	5.3	4.5	4.0	8.5	6.3	6.3
الربع الأول 2011-الربع الرابع 2011	4.3	-0.9	5.7	3.3	-10.0	-6.5	5.8
الربع الأول 2012-الربع الرابع 2012	3.3	3.4	5.8	7.1	5.6	-5.4	7.2
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
الربع الأول 2018-الربع الثالث 2019	3.3	5.4	0.9	2.6	14.9	-1.5	-7.8

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، البنك المركزي المصري، وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل صدمة وباء كوفيد 19، حقق الاقتصاد المصري نموا قدره 5.4% خلال الفترة من الربع الأول 2018 إلى الربع الثالث 2019؛ غير أن مصادر النمو كانت مختلفة بشكل أساسي عن تلك السابقة، ففي هذه الفترة استهلاك القطاع العائلي ضعيفا (ينمو بنسبة 0.9 % فقط)، وجاء الارتفاع الكبير في الاقتصاد بسبب زيادة الاستثمارات؛ حيث لعبت الاستثمارات العامة دورا متزايدا الأهمية في هذا الصدد.

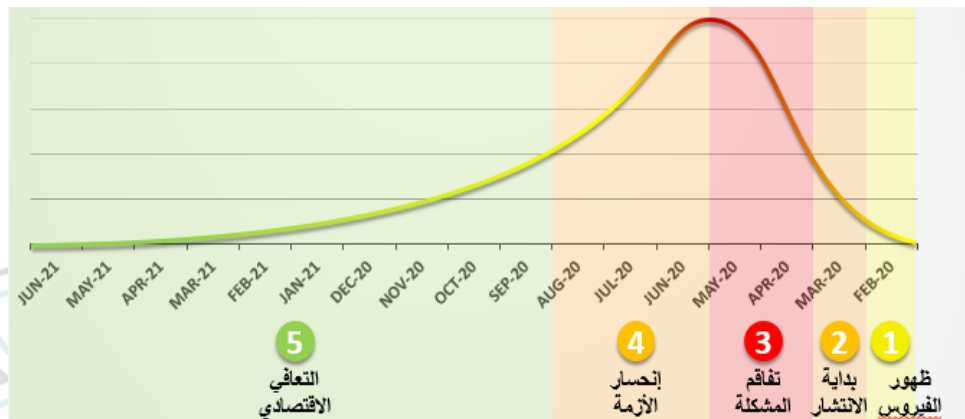
التوقعات العالمية

تجدر الإشارة إلى أن توقعات النمو العالمي كانت ضعيفة بالفعل قبل تفشي كوفيد 19، ويعزى السبب في ذلك إلى حد بعيد للتوترات التجارية المتزايدة والتدابير الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة. حيث كان من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى أقل من 3% في عام 2020، وأظهرت البيانات الأخيرة انخفاض طلبات الأعمال الجديدة (كافة السلع والخدمات الصناعية) في الاقتصادات المتقدمة. كما انكمشت التجارة العالمية للسلع وحركة الشحن الجوي والحاويات¹ ووفقا لتوقعات كثير من المؤسسات، فإن التأثير العالمي للوباء سيئا نوعا ما؛ حيث يشير العديد من التوقعات إلى أن معظم الاقتصادات المتقدمة سوف تشهد انكماشاً مماثلاً أو أقوى من ذلك الناجم عن الأزمة المالية في 2008.

تقديرات النمو للاقتصاد المصري في عامي 2020 و2021 في ظل ثلاثة تصورات (سيناريوهات) مختلفة

كما أسلفنا، لم يتأثر النمو الاقتصادي في مصر بصورة حادة من جراء أزمة عام 2008 نظرا لاندماجه المحدود في الأسواق المالية الدولية وأساسياته الاقتصادية المحلية القوية وقتها. إلا أن الصدمة الحالية من المتوقع أن يكون لها تأثير أكبر نظرا لأن الاقتصاد المصري يعتمد حالياً على التمويل الخارجي، وبالنظر إلى ديناميكيات النمو الهشة في مكونات الطلب الكلي، لا سيما استهلاك القطاع العائلي، والاستثمار الخاص والصادرات.

إن مسار التعافي الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل مختلفة، بعضها عوامل غير اقتصادية وتتسم بعدم اليقين إلى حد كبير في الوقت الحالي. ونبين المسارات المحتملة للاقتصاد المصري في ظل حالات عدم اليقين المختلفة المرتبطة بدورة الأزمة في الشكل رقم 1.



¹ المصدر: التقييم الاقتصادي الأولي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "فيروس كورونا: الاقتصاد العالمي في خطر".

يستعرض الجدول رقم 2 ثلاثة سيناريوهات لآفاق النمو في 2020 و 2021 وفقا لسرعة احتواء الفيروس.

الجدول رقم 2: التأثير المتوقع للأزمة على نمو الناتج المحلي الإجمالي

المرحلة	السيناريو	الافتراضات	التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي
المرحلة الأولى ديسمبر 2019 - يناير 2020		لا توجد اضطرابات كبيرة في العرض أو تغيرات في مستوى ثقة المستهلكين والمستثمرين. ولم تظهر حالات للإصابة بكوفيد 19 في مصر في هذا الوقت.	معدل النمو المقدر للربع الرابع من عام 2019 هو 5.6%
المرحلة الثانية فبراير - منتصف مارس 2020		تصاعد اضطرابات العرض مع تزايد عدم اليقين لدى الأسر والشركات.	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من 2020 يقدر ب 4.9% مقابل 5.6% في الربع الرابع من 2019.
المراحل من الثالثة إلى الخامسة (متربطة)* منتصف مارس 2020 إلى نهاية 2021	السيناريو الأول: احتواء سريع للفيروس (السيناريو المتفائل)	نفترض في هذا السيناريو: (أ) احتواء الفيروس بنهاية الربع الثاني لعام 2020؛ (ب) ارتفاع سريع في النشاط الاقتصادي بدءا من الربع الثالث من العام (التعافي على شكل حرف V) حيث يستمر زخم النمو مدفوعا بصفة أساسية بزيادة الاستثمارات وتقلص الواردات؛ (ج) على عكس استجابة القطاع العائلي القوية للأزميتين السابقتين ونظرا لضعف النمو نسبيا خلال العامين الماضيين من المفترض أن ينكمش استهلاك القطاع العائلي خلال الربعين الثاني والثالث من 2020 ثم يعاود الارتفاع تدريجيا بداية من الربع الرابع من العام؛ (د) يظل الإنفاق الحكومي قويا، مما يدعم النمو الاقتصادي خلال فترة التوقعات؛ (هـ) من المتوقع أن تتأثر الاستثمارات، خاصة استثمارات القطاع الخاص، بصورة حادة من جراء الصدمة في الربع الثالث، إلا أنه مع سرعة احتواء الفيروس سيكون التأثير على ثقة رجال الأعمال business sentiment طفيفا، وسوف	في ظل هذا السيناريو حيث الصدمة قصيرة الأجل، من المتوقع أن تكون وتيرة التعافي أعلى منها في السيناريوهين الآخرين. يرجح هذا السيناريو تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.5% في 2020 (نزولا من 5.5% في المتوسط في 2019) ويستمر في التعافي إلى 4.7% في 2021.

المرحلة	السيناريو	الافتراضات	التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي
		تتعافى الاستثمارات في الربع الرابع من 2020؛ (و) تبدأ الصادرات في الارتفاع تدريجياً في الربع الرابع من العام على افتراض تزامن تعافي الطلب العالمي.	
	السيناريو الثاني: احتواء ضعيف للفيروس (الأساس)	في هذا السيناريو، نفترض: (أ) احتواء الفيروس بصورة أبطأ من السيناريو الأول واستمراره حتى الربع الثالث من عام 2020؛ (ب) استمرار الاضطرابات الاقتصادية في الربعين الثاني والثالث من عام 2020 ثم يبدأ الاقتصاد في التعافي فقط في الربع الرابع من العام (تعافي على شكل حرف U)؛ (ج) من المتوقع أن يتسم التعافي بالتباطؤ نظراً لأن الأثر الناجم عن طول الاضطرابات في سلسلة التوريد، وتسريح العمالة، وتعليق الإنتاج بسبب تدابير الحجر الصحي المفروضة وحالات الإغلاق سوف يكون أكثر عمقا.	ونقدر في هذا السيناريو تراجع النمو إلى 2.3% في 2020 ثم ارتفاعه إلى 3.1% في 2021. وحتى الآن يبدو أن هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً.
	السيناريو الثالث: احتواء بطيء للغاية للفيروس (السيناريو المتشائم)	في هذا السيناريو، نفترض: (أ) عدم احتواء الفيروس قبل نهاية عام 2020؛ (ب) استمرار اضطراب النشاط الاقتصادي لفترة أطول تمتد إلى أربعة فصول (quarters): من الربع الأول 2020 إلى الربع الرابع من ذات العام؛ (ج) نظراً لتراكم الآثار السلبية الناجمة عن طول فترة الاضطرابات الاقتصادية سالفه الذكر، يرجح هذا السيناريو حدوث نتيجة مشابهة للسيناريو الثاني ولكن مع استمرار انخفاض النشاط الاقتصادي لفترة أطول.	من المتوقع هبوط النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 0.8% في 2020 ثم ارتفاعه إلى نحو 1.1% تقريباً في عام 2021 مع تراجع الاضطرابات في النشاط الاقتصادي.

المصدر: توقعات المركز المصري للدراسات الاقتصادية

استناداً إلى مسارات النمو المختلفة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بعد الصدمتين سالفتي الذكر ومسار التعافي اللاحق لهما. * المراحل 3 و 4 و 5 مترابطة في هذا التحليل حيث يعتمد مسار التعافي في كل سيناريو على سرعة احتواء الفيروس.

وفقاً لتقديرات النمو الأولية التي يستعرضها هذا التقرير، من المتوقع أن تتباين سرعة التعافي الاقتصادي في السيناريوهات الثلاث، فبينما من المتوقع أن يشهد النمو تعافياً سريعاً في ظل السيناريو المتفائل، يرجح السيناريو المتشائم أن يكون تعافي النشاط الاقتصادي أكثر تواضعاً. غير أن هذه التقديرات تخضع كذلك لمخاطر الاتجاه النزولي، وهو ما يتعلق بتعمق واتساع نطاق الآثار

الاقتصادية الناجمة عن تفشي الوباء بالنسبة للاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوضع الحالي يتسم بالضعف في ظل تنامي عدم اليقين المحيط بتوقعات النمو والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي. ولذلك هناك حاجة إلى استجابات سياسية سريعة وموجهة للحد من التأثير السلبي لسيناريو تلك المخاطر وضمان حدوث التعافي الاقتصادي بصورة أسرع. وندناول فيما يلي الاستجابات السياسية الملائمة للأزمة الحالية.

أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة:

تتمثل أهم أوجه الضعف المؤسسية التي كشفتها الأزمة في الآتي:

1. يعاني قياس الناتج المحلي الإجمالي في مصر من عدم الدقة، وخاصة فيما يتعلق بقياس استهلاك القطاع العائلي (نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن الحسابات القومية الرسمية لا تتضمن الاقتصاد غير الرسمي الضخم؛ مما يجعل من الصعب قياس الناتج المحلي الإجمالي ومصادر النمو الخاصة به بشكل موثوق. ومعالجة هذه المشكلة تتطلب تخصيص مزيد من الموارد لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتحسين طريقة إعداد الحسابات القومية في مصر.
2. بصرف النظر عن المشكلات المتعلقة بالقياس، يتأخر إصدار البيانات بصورة كبيرة مما يحول دون قدرة الحكومة والوكلاء الاقتصاديين على الحصول على بيانات موثوقة بفارق زمني قصير. وفي هذا الصدد، يُقترح أن تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على تسريع عملية تجميع البيانات ونشرها.
3. من المهم تنسيق الجهود بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لضمان اتساق بيانات السلاسل الزمنية حول التطورات السعرية للسلاسل المهمة مثل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار المنتجين وأسعار التصدير والاستيراد؛ فتحسين قياس هذه الأسعار يساعد على إجراء تحليل أكثر دقة للتغيرات الحقيقية مقابل الاسمية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.
4. كما من المهم تطوير القدرات المحلية في الوزارات المعنية لإجراء توقعات قصيرة ومتوسطة الأجل لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بدلا من الاعتماد على التوقعات الصادرة عن المؤسسات الدولية.

تدخلات السياسات اللازمة لتخفيف تأثير الأزمة

تميزت اجراءات السياسة الاقتصادية الكلية حتى الآن بكونها استباقية بدلا من سياسة رد الفعل، حيث تم اتخاذ تدابير هامة أعلنتها مختلف الأجهزة الحكومية، بما في ذلك البنك المركزي المصري ووزارة المالية. وشمل ذلك تخفيض البنك المركزي لسعر الفائدة الأساسي بنسبة 3%، والإعلان عن حزمة للتحفيز المالي بقيمة 100 مليار جنيه (حوالي 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018-2019) واجراءات أخرى متنوعة تهدف إلى ضمان ملاءة الأفراد والشركات في ظل اضطراب نشاط الأعمال بشكل متزايد.

وفي حين أنه لا يزال من المبكر تقييم استجابة السياسات بشكل مفصل، نسرّد فيما يلي النقاط المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار:

على جانب السياسة المالية العامة:

1. من المتوقع أن تلعب السياسة المالية دورا بارزا في توجيه الاقتصاد خلال هذه الأزمة، ويجب أن يكون دور السياسة النقدية داعماً ومكملاً.
2. في حين أن مساحة تحرك السياسة المالية محدودة نسبياً بسبب ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذا على الأرجح هو الوقت الذي نتوقع أن ترتفع فيه مستويات الدين للعديد من الدول. ويجب أن تكون حزمة التحفيز المالي في مصر كبيرة وفورية. إن سرعة الاستجابة سوف تقدم دعماً فورياً للشركات للحد من خسائر فرص العمل، ولحماية الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بالفعل، وهو ما من شأنه تقليل الأثر السلبي للأزمة على معدلات التوظيف وانخفاض مستوى الطلب الكلي.
3. يجب تخصيص بند إنفاق أساسي وفوري لزيادة الإنفاق على قطاع الصحة وجهود احتواء الفيروس.
4. تمشياً مع المقترحات المقدمة في بلدان أخرى، يلزم زيادة تغطية التحويلات النقدية للمواطنين لمواجهة أثر فقدان الوظائف والدخل. وهذا له أهمية قصوى على جبهتين: أولاً، لضمان جدوى أي تدابير للحظر ولكي لا تؤدي إلى معاناة غير ضرورية من قبل أولئك الذين ليس لديهم وسائل دخل مضمونة. وستساعد التحويلات النقدية كذلك في دعم الاستهلاك العائلي، وهو المكون السائد في الطلب الكلي، وبالتالي سيقفل من تأثير الصدمة على النمو الاقتصادي.
5. بما أن الأزمة من المرجح أن تضرب الاستثمار الخاص، ومع استمرار الاستثمار العام في دعم النمو في ظل السيناريوهات التي وضعناها، فإن هذه هي اللحظة المناسبة لإعادة توجيه الإنفاق العام بعيداً عن الإسكان والعقارات إلى استثمارات أكثر أهمية في قطاع الرعاية الصحية، البنية التحتية الرقمية للخدمات الرئيسية (مثل التعليم والتجارة والخدمات المالية)،

وإطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية مع توجه تصديري أو لأهداف احلال الواردات.

على جانب السياسة النقدية:

1. نظرا للطبيعة المزدوجة لصدمة الطلب والعرض، من المهم أن يراقب البنك المركزي عن كثب الاضطرابات في جانب العرض من خلال الجمع المستمر للمعلومات من جمعيات واتحادات الأعمال. وهذا مهم ليس فقط بالنسبة للتدخلات المستهدفة على المستوى القطاعي، ولكن أيضا لتجنب التوسع المفرط في السيولة في وقت انكماش جانب العرض، مما سيؤدي إلى ارتفاع في التضخم.
2. قد لا تكون أداة سياسة سعر الفائدة فعالة في هذا الوقت الذي يزداد فيه عدم اليقين بالنسبة للمستهلكين والمستثمرين، وقد يكون استخدام السياسات الاحترازية على المستوى الكلي macro prudential policies والأدوات غير التقليدية (مثل نسبة متطلبات الاحتياطي) أكثر فعالية خلال هذه الأزمة، ويتطلب تنسيقا وثيقا مع القطاع المصرفي. على سبيل المثال، تم تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي من 14% إلى 10% في عام 2011 لزيادة السيولة المحلية.
3. اتخذ البنك المركزي خطوات جيدة لضمان الإعفاء على المدى القصير من مدفوعات الديون للأفراد، كما تم إدخال مبادرات مماثلة للتخفيف من عبء الأزمة على قطاعات معينة (مثل السياحة)، وهناك حاجة سريعة إلى توسيع نطاق هذه التدابير والعمل على كيفية استهداف الشركات المتعثرة.
4. لا ينبغي أن يكون هدف السياسة النقدية خلال مرحلة الاحتواء والتعافي هو توفير الائتمان الميسر، وبدلا من ذلك يجب أن تستهدف القطاعات القادرة على تسريع وتيرة التعافي، والقطاعات التي من المرجح أن يكون نمو الإنتاجية فيها أعلى من غيرها.
5. قد تصبح إدارة سعر الصرف قضية خلافية، ومفتاح السياسة الناجحة هنا هو تعزيز الشفافية، فمع احتمال تراجع كل من مصادر العملات الأجنبية واستخداماتها، يصعب نوعا ما توقع شدة واتجاه الضغط على العملة المحلية. إلا أنه، وكما تعلمنا من أزمة الدولار السابقة في عام 2016، إذا تعرضت العملة لضغوط كبيرة، من الأفضل السماح ببعض الانخفاض المتحكم فيه بدلا من السماح بظهور سوق سوداء للعملة، أو زيادة معدل الدولار.

في التقارير القادمة سيتم تحليل تقييم مفصل للتدابير المالية والنقدية لمختلف القطاعات بمزيد من التفصيل في إطار تقييم تأثير الأزمة على المستوى القطاعي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ECES 2020 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (c)
جميع الحقوق محفوظة